شواهد المجروراتِ في بعض الأحاديثِ النبويّةِ الشرّيفةِ في مؤلفاتِ الباحثين العراقيين النحويّة

الكلمات المفتاحية: المجرورات، الأحاديث النّبويّة، الباحثين العراقيين.

حامد صندل عبداللطيف **أ.د. محمد بشير حسن**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى /كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية**

Alkater33@gmial.com **Dr.moh7777@gmial.com**

الملخص

يتناول هذا البحث جهود الباحثين العراقيين المحدثين في دراسة المسائل النحوية المتعلقة بالمجرورات في الحديث النبوي الشريف، واعتمدت مادة البحث على الباحثين العراقيين الذين كانت إنجازاتهم داخل العراق، وكانت دراستنا لشواهد المجرورات في الحديث قائمة على أساس اختيار مجموعةٍ من الاحاديث النبوية التي وردت فيها المجرورات، موضحين ما أورده الباحثون من تخريجات وأقوال فيها، وختمتُ البحث بخاتمة أجملت فيها أبرز النتائج التي خلص البحث إليها.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم.

فمعروف أَنَّ الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه) افصح العرب لساناً ، لذلك اعتنى أهل العلم من المسلمين بشرح كلامه وتوجيه مشكله وحلّ ألفاظه لذلك وردت كتب شروح الحديث مليئة بالمسائل اللغوية والنحوية، وقد هيأ الله لباحثينا في الاعتماد عليها في دراساتهم النحوية التي تجلّت في إرفاد النحو بمصدرٍ ثرّ من أقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) وآل بيته وصحابته وتابعيهم (رضي الله عنهم)، وقد اطلعت على ما مكنني الله أن اطلع على هذه الدراسات فوجدتها دراسات متميزة ضمت أغلب آراء المتقدمين والمتأخرين، كما أنهم تبعوا ابن مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف، فتضمنت دراساتهم كثرة الشواهد من الحديث النبوي، وقد قامت دراستنا هذه على اختيار عدد من الاحاديث النبوية التي تتعلق بموضوع الجر لتوضيح المسألة، وقد تضمّن البحث مقدمةً وتمهيداً عن أهمية الحديث الشريف في الاستشهاد النحوي وعن وظيفة الحروف ومفهوم المجرورات، ثم يأتي البحث: شواهد المجرورات النحوية في بعض الاحاديث الشريفة ، ثم خاتمة بأبرز النتائج .

وكان منهجي في الدراسة: إنّ ابتدأت كلّ مسألةٍ بذكر الشاهد من الحديث النبوي، وعرض أقوال الباحثين ومنها أخرج لدراسة المسألة التي ذكروها حرصاً على إثراء المسائل بعرض الآراء.

وأخيراً أحمد الله تعالى المّيسر لكل خير، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد:

الجرّ ((ويُعبّر عنه الكوفيّ بالخفض: هو الكسرة التي يحدثها العامل بدخوله في آخر الاسم المعرب، سواء كان ذلك المحدث لها حرفاً ... أو كان اسماً مضافاً))[١].

قال البطليوسي: ((أما قولنا: (الجر ما جلبه عامل الجر). فإن تفسيره على حد ما ذكرنا في الرفع والنصب قصدًا لإرادة الفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء. فما كان جره بعامل من حرف أو اسم مثل: (مررت بزيد، وغلام عمروٍ)، فكسرته يقال لها جر، لأنها بعامل جالب لها. وما كان بغير عامل مثل: هؤلاء وأمس ونزال وتراك، وما أشبه ذلك من جميع المبنيات على الكسر، فإنه يقال له كسر ولا يقال له جر))[٢].

وقال ابن جني في الأسماءِ المجرورة: ((وهي على ضربين: مجرور بحرف جرٍّ، ومجرور بإضافة اسم مثله إليه))[٣]، أمّا ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقال: بأن المجرورات ((ثَلَاثَة أَقسَام: مجرور بالحرف، ومجرور، بِالْإِضَافَة ومجرور بمجاورة مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف لِأَنَّهُ الأَصْل وانما لم أذكر الْمَجْرُور بالتبعية كَمَا فعل جمَاعَة؛ لِأَن التّبعِيَّة لَيست عندنَا هِيَ العاملة، وانما الْعَامِل عَامل الْمَتْبُوع، وَذَلِكَ فِي غير الْبَدَل، وعامل مَحْذُوف فِي بَاب الْبَدَل، فَرجع الْجَرّ فِي بَاب التوابع الى الْجَرّ بِالْإِضَافَة))[٤]. وفي المقتصد: ((أنَّ الجر لا يكون إلاّ بالإضافة، والإضافة على ضربين: إضافة اسم إلى اسم، وإضافة حرف إلى اسم))[٥]، والمعروف أنّ للجر ثلاثة علامات، هي: الكسرة، والياء، والفتحة، ويُدأ بالكسرة ؛ ذلك لأنها الحقيقة في الجر إذا كانت من الياء، أو الياء منها على خلاف، وليس الفتحة في هذا الباب بحقيقة في الجر[٦].

وضمَّ البحثُ عددٍ من المسائل التي ذكرناها في هذه الدراسة الموجزة.

أولًا: دخول (من) على الاسم (سوى):

- حديث رسول الله (ﷺ): ((إنّ الله زوى لي الأرض فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإنَّ أُمّتي سيبلغ مُلكها ما زوى لي منها وأُعطيت الكنزين الأحمر والأبيض وإني سألتُ ربي لأُمّتي أَنْ لا يُهلِكهَا بسنةٍ عامّة، وأنْ لا يُسلّطَ عليهم عدُوًّا مِنْ سِوَى أنْفُسِهم فيستبيحَ بيضتَهُمْ))[٧].

استدلّت به الباحثة (رواء راتب إبراهيم) على جواز دخول حرف الجرّ (من) على (سوى) كون

ورودها هنا اسمًا، وأشارت إلى الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة بين ظرفية (سوى)، و(اسميتها) مقصورة كانت أم ممدودة؛ فذهبت الباحثة إلى ترجيح رأي الكوفيّين في هذا الموضوع النّحوي[٨]؛ إذ اختلف النّحويّون في هذه المسألة؛ فأهل البصرة يذهبون إلى أَنَّ (سوى) أداة تلازم الظرفية، ولا تفارقها إلَّا في الضرورة الشعرية[٩]، وهو ما يتضح من قول سيبويه(ت١٨٠هـ): ((ومن ذلك أيضًا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك؛ فهذا بمنزلة (مكانك)، إذا جعلته في معنى (بدلك)، ولا يكون اسمًا إلَّا في الشعر، قال بعض العرب لمّا اضطُر في الشعر جعله منزلة (غير)))[١٠]، واتّبعه المبرد(ت ٢٨٥هـ) والفارسيّ(ت٣٧٧هـ) والجرجانيّ(ت٤٧٥هـ) بأَنَّ الأداة سوى من الأدوات التي تلازم الظرفية ولا تستعمل اسمًا[١١].

وذهب البصريّون إلى أَنَّها لا تقع اسمًا في اختيار الكلام، ووروردها صلة للموصول دليل آخر لديهم نحو: ورأيت الذي سواك، وجاءني الذي سواك، ومررت بالذي سواك[١٢]، وأيّد مذهبهم ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) مقويًا إياه بدليل آخر على لزومها الظرفية وهو: ((أَنَّ العامل يتخطاها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلَّا ما كان ظرفًا، كقول الشاعر:

وابْذُلْ سَوَامَ المَالِ إنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وجُونَا[١٣]

فنصب (سواءهما) على الظرفية، ودهمًا وجونًا اسم (إنَّ) وتخطى العامل (سواء) إلى ما بعدها كما في قولنا: إنَّ عندك زيدًا، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل:١٢]))[١٤]، وذهب الرمانيّ(ت٣٨٤هـ)[١٥]، والعكبري(ت٦١٦هـ)[١٦]، وابن هشام[١٧]، إلى وقوعها ظرفًا كثيرًا، ومثل: (غير) قليلًا. وأَمَّا الكوفيّون فذهبوا إلى أَنَّها تُستعمل اسمًا وظرفًا، بمعنى: أَنَّها ليست من أدوات الظروف اللازمة؛ بل تفارقها، واحتجوا على اسميتها؛ لأَنَّها تتأثر بعوامل الإعراب (الرفع، والنّصب، والجرّ)[١٨].

ومن أمثلة ورودها مرفوعة ما أنشده الشاعر:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةً أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي[١٩]

ومثال ورودها مجرورة قول الشاعر:

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا[٢٠]

فالشاهد قوله: (من سوائنا) فقد دخل حرف الجر على (سوى)، واعمل فيه الجرّ.

وقد ردّ ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) ما ذهب إليه الكوفيّون، وأنكر ما احتجوا به من شواهد بأَنَّها من ضرورات الشعر؛ فيصح أَنْ تكون اسمًا في الضرورة الشعرية فقط، وهذا مِمَّا لا خلاف فيه[٢١].

أَمَّا الزجاجيّ(ت٣٣٧هـ) فقد خالف النّحاة؛ فهو يرى أَنَّ (سوى) اسم يوجب الإضافة، وليس له علاقة بالظرفية؛ إذ قال: ((وأَمَّا الظروف فنحو: (خلف، وأمام، وقدام، ووراء، ووسط، وبين،

وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع)، وما أشبه ذلك، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي، وأَمَّا الأسماء، فنحو: (وشِبه، وشبيه، وسُوى، وسُواء، وسَواء،...)))[٢٢].

أَمَّا ابن مالك(ت٦٧٢هـ) فذهب إلى ما ذهب إليه الزّجاجيّ بأَنَّ (سوى) اسم، وأَنَّهُ لا يمتُ إلى الظرفية بأيّة صلة؛ بل هو اسم بمعنى (غير) يفيد الاستثناء، ويعرب مقدرًا بما يعرب به لفظًا، وعلل ابن مالك مخالفة البصريّين بإجماع أهل اللّغة على أَنَّ (سوى)، و(غير) هما بمعنى واحد، وأَنَّ (سوى) لا ظرف فيها؛ فهي لا تدلّ على زمان أو مكان، وإنَّها في كلام العرب قد وردت اسمًا مضافًا، ورُبّما كانت ابتداءً فضلًا عن عمل نواسخ الابتداء فيها[٢٣].

واستدلّ ابن مالك على اسمية (سوى) بالأحاديث النّبويّة الشّريفة منها الحديث المذكور آنفًا، فضلًا عن حديث آخر يقول فيه النّبيّ (ﷺ): ((**ما أنتم في سواكم من الأمم إلَّا كالشعرةِ السوداء في الثّور الأبيض، أو كالشّعرة البيضاء في الثّور الأسود**))[٢٤].

واستدلّ أيضًا بقول الشاعر:

وكلّ مَنْ ظَنّ أَنَّ الموت مُخطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحق مكذوبُ[٢٥]

ونرى أَنَّ استدلال الباحثة بهذا الحديث هو دليل آخر يُضاف إلى كثرة الشواهد التي وردت في الحديث الشّريف والشعر التي تؤيد استعمال (سوى) اسمًا وظرفًا في الاختيار والدليل.

ونرى أَنَّ الأرجح ما ذهبت إليه الباحثة؛ لأَنَّ كثرة الشواهد التي أوردها الكوفيّون لا يمكن حملها جمعيًا على الضرورة.

ثانيًا: العطف على الضمير المجرور بـ(من) من غير إعادة عامل الجر:

- قوله (ﷺ): ((إنَّما مثلكُم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عُمّالًا))[٢٦] .

موضع الشاهد: عطف لفظة (اليهود) على ضمير الجرّ (الكاف) من دون إعادة الجار.

نصَّ الباحثان (عبد الفتاح محمد خلف) و(دعاء عبد اللطيف عبعوب) على جواز هذا الاستعمال، وأَنَّ البصريّين كانوا يمنعونه، أَمَّا الكوفيّون فيجيزونه قاطبة، وأَنَّ هذا الحديث مِمَّا يقوي رأيهم، وذكر الباحث (عبد الفتاح محمد خلف) موافقة الآبادي للكوفيّين وأن هذا الحديث مما يشهد للكوفيين على ذلك[٢٧].

و أشارت الباحثة (دعاء عبد اللطيف عبعوب) إلى أَنَّ ابن حجر العسقلانيّ(ت٨٥٢هـ) يجوّز الرفع على تقدير: ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه، وأَنَّهُ وجده مضبوطًا في أصل أبي ذر (رضي الله عنه) بالنّصب وهو موجّه على إرادة الجمعية[٢٨]؛ فكأنَّه تلميح إلى أَنَّهُ يميل إلى مذهب المنع، وهو على عكس ما لمسناه بميله إلى جواز ذلك، وهو ما سنذكره في حينه.

وقد تابعت الباحثة رواية الشاهد في هذه المسألة، وظهر لها أَنَّ رواية لفظة (اليهودِ) بالجر لم تذكر عند أحدٍ غير ابن مالك ومتابعيه[٢٩].

إنَّ مسألة العطف على الضمير المجرور بحرف الجرّ (من) من غير إعادة عامل الجرّ من مسائل الخلاف بين النّحاة؛ فذهب سيبويه، وأبو علي الفارسيّ، وعبد القاهر الجرجاني، وجمهور البصريّين إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور المتصل، إلّا بإعادة الجارّ[٣٠]، سواء كان الجار حرفًا نحو: (مررت بك وبزيدٍ) أو ظرفًا نحو: (وقفت بينك وبين محمدٍ) قال سيبويه: ((ولا يجوز أَنْ تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأَنَّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور))[٣١]؛ واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت:٦]، واحتجّوا لرأيهم من ثلاثة أوجه:

الأَوّل: أَنَّ ضمير الجرّ المتصل شبيه بالتنوين؛ فلا يصح أَنْ يعطف عليه، وأوضح الفارسيّ وجه الشبه بين التنوين وحرف الجرّ؛ فقال: ((وجه الشبه بينهما أَنَّهُ على حرف، كما أَنَّ التنوين كذلك، واجتماعهما في السكون، وأَنَّهُ لا يوقف على اسم منفصلًا منه كما أَنَّ التنوين كذلك))[٣٢].

الثاني: أَنَّ اتصال ضمير الجر بالمجرور يُصحبهما بمنزلة الشيء؛ فإِنْ عطف عليه من غير إعادة العامل يكون كعطف الاسم على الحرف وهذا لا يصح، قال العكبريّ: ((إِنَّ الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد، ولذلك لم يكن إلا متصلًا فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة[٣٣].

الثالث: أَنْ يحل أحدهما محل الآخر، وأَنَّ ضمير الجر لا يجوز حلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف؛ قال ابن يعيش نقلًا عن المازني(ت٢٤٧هـ): (لما صحّ (مرّ زيدٌ وأنتَ)، صحّ (مررتَ أنتَ وزيدٌ)، ولمّا صحّ (كلّمتُ زيدًا وإيّاك)، صحّ (كلّمتُك وزيدًا). ولمّا امتنع (مررتُ بزيدٍ وَكَ)؛ امتنع (مررت بك وزيدٍ)؛ لأَنَّ المعطوف والمعطوف عليه شَرِيكان، لا يصح في أحدهما إلَّا ما صحّ في الآخر))[٣٤].

أَمَّا الكوفيّون فقد أجازوا العطف من دون إعادة عامل الجرّ[٣٥]؛ لمجيئه في الفصيح من الكلام ومن أمثلة ذلك قراءة حمزة[٣٦] (ت١٥٦هـ) لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾ [النساء:١]، بجرّ (الأرحام).

واتبعهم في هذا المسألة يونس(ت١٨٢هـ) وابن مالك وأبو حيان[٣٧]، ونسب ابن مالك إلى الأخفش(٢١٥هـ) إتباعه هذا الرأي[٣٨]، إلَّا أَنَّ الأخفش في (معاني القرآن) ذكر غير ما نسب ابن مالك إليه؛ إذ ذكر قوله تعالى: ﴿**تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾، ثم قال: ((قوله

{وَالأَرْحَامَ} منصوبة؛ أي: اتقوا الأَرْحام، وقال بعده: وقال بعضهم: (والأرحامِ) جرّ، والأوّل أحسن؛ لأَنَّك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور))[٣٩].

وأجاز هذا الاستعمال الكرماني(ت٧٨٦هـ)[٤٠]، وكذلك الزركشي(ت٧٩٤هـ)[٤١]، والعيني(ت٨٥٥هـ)[٤٢]، وذكرا أَنَّهُ إِنَّما يأتي على مذهب الكوفيّين، ونصّ على جوازه الدماميني(ت٨٢٧هـ)[٤٣] والقسطلاني(ت٩٢٣هـ)[٤٤].

وفي هذا المقام نقل ابن حجر(ت٨٥٢هـ) قول ابن التين (ت٦١١هـ)[٤٥] أَنَّهُ: ((بخفض اليهود عطفًا على الضمير المجرور بغير إعادة الجار)، وأضاف أَنَّهُ إِنَّما يأتي على مذهب الكوفيّين[٤٦]؛ فكأنَّ ابن حجر يميل إلى رأي الكوفيّين بالجواز، وإِنْ لم يصرح بذلك.

وأكثرَ الكوفيّونَ من الاحتجاج لرأيهم بالسماع، فمنه، قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]؛ فقد عطف قوله: (المسجد الحرام) على ضمير المجرور من دون إعادة عامل الجرّ، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، وتعقب ابن مالك هذه القراءة بقوله: ((وهي قراءة ابن عباس، والحسن البصريّ ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثّاب وأبي رزين))[٤٧].

وجوّز الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)[٤٨] أَنْ يكون من هذا قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر:٢٠].

ومن شواهدهم الشعرية التي تؤيد رأيهم، قول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[٤٩]

ومنه ما أنشد الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٥٠]

وغير ذلك من الشواهد[٥١].

واكتفى الباحث (أنس عباس عيدان) بعرض المسألة من غير أَنْ يرجح رأيًا معينًا، واستدلّ لذلك بقوله (ﷺ): ((**إنّك لن تُنفق نفقة تبتغي بها إلاّ أُجرت بها، حتّى ما تجعل في فِيّ امرأتك**))[٥٢]، على كلا الرأيين، وأورد توجيه المعربين لكلا المذهبين فعلى تخريج الكوفيّين ذكر توجيه القسطلاني بأَنَّ (حتّى) عاطفة على الضمير (الهاء) المجرور بـ(الباء) من غير إعادة حرف الجر، وتكون (ما) موصولة ومعطوفة، ويكون التقدير: (إلاّ أُجِرت بتلك النفقة التي تبتغي بها وجه الله حتى بالشيء الذي تجعله في فمِ امرأتك)[٥٣].

وأما على مذهب البصريّين فيحتمل التقدير واحدًا من اثنين:

أولهما: وهو توجيه القسطلاني أيضًا، أَنْ يكون العطف على المنصوب المُتقدم (نفقةً)؛ أي: (لن تُنفق نفقةً حتّى الشّيء الذي تجعلُهُ في فِيّ امرأتك إلاّ أُجرت)[٥٤]، وعندئذٍ لا مخالفة للقياس .

ثانيهما: وهو توجيه ابن بطال[٥٥]، واختاره الزركشي[٥٦]، بأنْ تُجعلَ (ما) في النص كافة كفت عمل (حتّى)؛ فارتفعت (لام) (تجعلُ)[٥٧].

والذي يترجح عندنا من بين هذه الأقوال، القول الكوفيّ؛ لكثرة المسموع عليه.

ثالثًا: الفصل بين المتضايفين:

- قول رسول الله (ﷺ): ((هل أنتم تاركو لي صاحبي))[٥٨].

استدلّ الباحثون بهذا الحديث على ورود مسألة الفصل بين المتضايفين في الحديث النّبويّ؛ فقد وافقت الباحثة (سهيلة طه محمد) رأي الكرماني في موافقته ابن مالك في إجازته للفصل بين المضاف (تاركو)، والمضاف إليه (صاحبي) بشبه الجُملة (لي) حملًا على قراءة ابن عامر(ت ١١٨هـ): { وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم}[٥٩]، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) وفصل بين المتضايفين بالمفعول. [٦٠].

ووافق الباحث (أنس عباس عيدان) ابن مالك في جواز الفصل هنا بين المتضايفين بالجار والمجرور، ثمَّ تعقب آراء الشراح فيه؛ فأشار إلى تعرض أبي البقاء لهذا الحديث واعتراضه على الوجه الذي روي به الحديث، وأَنَّ الوجه فيه أَنْ يكون (تاركون)؛ لأَنَّ الكلمة ليست مضافة، ورد حذف النون هنا إلى غلط الرواة، أَمَّا الدماميني فذهب إلى أَنَّهُ يحتمل الإضافة بأَنْ تكون (النون) محذوفه كحذفها في قراءة الأعمش: ﴿**وما هم بضارِّي به مِنْ أَحدٍ** ﴾ [البقرة:١٠٢]، غير أَنَّ الباحث عضد رأيه بما ثبت في رواية أبي ذّر[٦١] لكلا الوجهين؛ بلفظ: (تاركون) بثبوت النون، ورواية (تاركو) بحذف النون، وخلص إلى أَنَّ الوجهين ثابتان روايةً، وَعَدَّ هذا حجّة على تضعيف ادعاء أبي البقاء بتخطئته للرواة؛ واصفًا ذلك بوهن الادعاء[٦٢].

أَمَّا الباحث (منذر حديد خلف) فقد عرض ما ذكره السيوطي لموقف العكبري من رواية الحديث كما سبق ذكرها، مشيرًا إلى أَنَّهُ أورد حديث عوف بن مالك: ((هل أنت تاركو لي أمرائي))[٦٣]، مثالًا مشابها في الفصل بين المتضايفين[٦٤].

نخلص مِمَّا ذكره الباحثون في توجيه رواية الحديث بأَنَّهُ يحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: الفصل بين المتضايفين: وفي هذا خلاف بين النّحويّين على مذهبين:

المذهب الأوّل: يمنع أصحاب هذا المذهب الفصل بين المتضايفين مطلقًا إلَّا في الضرورة الشعرية، سواء كان الفاصل جارًا ومجروًا، أو ظرفًا، وسواءًا كان الفاصل بأجنبي، أو بغير أجنبي، قال سيبويه موضحًا هذا: ((ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلَّا في شعرٍ؛ كراهية

أَنْ يفصلوا بين الجار والمجرور))[٦٥]. ومنعوه في النثر مطلقًا، وقد وقفوا من قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ [الأنعام:١٢٧]. موقفًا غير منصّفٍ، وقراءة بعض السلف[٦٦] لقوله تعالى: ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه**﴾ [إبراهيم:٤٧][٦٧].

ومن نحاة هذا المذهب الذين انكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه: سيبويه[٦٨]، والمبرد[٦٩]، وابن السراج(ت٣١٦هـ)[٧٠]، والنحاس(ت٣٣٨هـ)[٧١]، والسيرافي(٣٦٨هـ)[٧٢]، وابن جني(ت٣٩٢هـ)[٧٣]، وقد تبعهم من الكوفيّين في ذلك: الفراء[٧٤]، وثعلب(ت٢٩١هـ)[٧٥]، واختاره الزمخشري(ت٥٣٨هـ) [٧٦]، والرضي(ت٦٨٦هـ)[٧٧].

واحتج أصحاب المذهب الأوّل بأَنَّ المضاف إليه ملازم للمضاف ومكمل لمعناه، وهما بمنزلة الاسم الواحد؛ فمثلما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، لا يحسن الفصل بين المتضايفين. واحتجّوا بعدم اطراد الفصل بين المتضايفين في السماع على أَنَّ الأصل أَنْ يلي المضاف إليه المضاف مباشرة من غير فاصل؛ لأَنَّهُ جزء منه.

المذهب الثاني: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى جواز الفصل بين المتضايفين مطلقًا، سواء كان الفاصل أجنبيًا أو غير أجنبي، وسواء كان الفصل بالجار والمجرور أو بالظرف أو غيرهما، وقد نسب هذ المذهب إلى نحاة الكوفة عامة[٧٨]، إلَّا الفراء[٧٩]، وثعلب[٨٠] فقد خصاه بالشعر.

أَمَّا أصحاب المذهب الثاني فقد احتجوا بالسماع على كثرة ما ورد فيه الفصل بين المتضايفين في النثر والشعر؛ فمما ورد في النثر قراءة عبد الله بن عامر ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ**﴾ [الأنعام:١٢٧] السابقة، وقراءة: ﴿ **فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه** ﴾ [إبراهيم:٤٧]، وبحديث رسول الله (ﷺ): ((**هل أنتم تاركو لي صاحبي**))[٨١]، وبما رواه أبو عبيدة: ((إنَّ الشاة لتجتر فتسمع صوتَ – واللهِ – ربِّها))[٨٢]، ومن كلام العرب أيضًا قول بعضهم: ((ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها في رداها))[٨٣]. أَمَّا من الشعر فهو كثير سنذكر منه عند ذكرنا استدلال أصحاب المذهب الثالث.

المذهب الثالث: فرّق أصحابه بين نوعين من الفواصل، أجنبية؛ أي: لا تعلق لها بالمتضايفين لا باللفظ ولا بالمعنى، وأُخرى غير أجنبية عنهما؛ أي: تتعلّق بهما لفظًا ومعنى؛ فالنوع الأوّل لم يجوزوه في سعة الكلام وخصوه بالضرورة الشعرية فقط، أَمَّا غير الأجنبية فأجازوها في سعة الكلام والشعر، وهذا المذهب ابتكره ابن مالك[٨٤]، واتبعه من بعده أبو حيان[٨٥]، وابن هشام[٨٦]، وابن عقيل(ت٧٦٩هـ [٨٧]، والأشموني(ت٩٢٩هـ [٨٨]، والأزهري(ت٩٠٥هـ)[٨٩]، وغيرهم.

واعتمد أصحاب المذهب الثالث على ما ورد في السماع بمستوياته المختلفة من القراءات القرآنية والحديث الشّريف وكلام العرب شعره ونثره، فمن أمثلة النوع الأوّل من غير الجائز في سعة الكلام وخصوه في ضرورة الشعر الآتي:

١. أَنْ لا يتعلّق الفاصل بمعمول المضاف؛ أي أَنْ يكون أجنبيًا سواء كان ظرفًا كقول الشاعر:

كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ(٩٠)

ففصل بين المتضايفين (كف)، و(يهودي) بـ(يومًا)، وهو ظرف.

أو سواء كان فاعل الأجنبي كقول الشاعر:

أَنجَبَ أَيّامُ والِدَيهِ بِهِ إِذ نَجَلاهُ فَنِعمَ ما نَجَلا(٩١)

ففصل بـ(والداه)، وهو فاعل (أنجب) بين (أيام)، و(إذ بخلاه)

أو كان مفعولًا به كقول الشاعر:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتَهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ(٩٢)

وتقدير: تسقى ندى ريقتها المسواك.

٢. أَنْ يكون الفاصل فاعلًا للمصدر المضاف إلى مفعوله، كقول الشاعر

مَا إِنْ رَأَيْنا لِلْهَوَى مِن طِبِّ ولاَ عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ(٩٣)

فالأصل: ولا عدمنا قهر صب جد؛ ففصل بين (قهر)، و(صب) بالمصدر (وجد)، وهو فاعل المضاف.

٣. أَنْ يكون الفاصل نعتًا للمضاف كقول الشاعر:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ(٩٤)

ففصل بـ(شيخ الاباطح) بين المضاف (أبي)، والمضاف إليه (طالب)

٤. أَنْ يكون الفاصل نداء، كقول الشاعر:

كَأَنَّ بِرِذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِالّجَامِ(٩٥)

ففصل بين (أبا عاصم) بين (برذون)، و(زيدٍ)

ومن أمثلة النوع الثاني:

١. أن يكون المضافًا مصدرًا فاعله المضاف إليه، والفاصل أَمَّا مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿**قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ**﴾ [الأنعام:١٢٧]، وكقول لأبي جندل الطهوي:

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الحنَابِجِ بالقاع فَرْكَ القُطْنِ بالمَحَالِجِ(٩٦)

ففصل بـ(القطن) بين (فرك)، و(المحالج)، وهو فاعل للمصدر.

وأَمَّا ظرفه، كقول بعضهم: (ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها في ردّها).

٢. أَنْ يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إمَّا مفعوله الأوّل والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهِ إِنَّ اللَّهُ**﴾ [إبراهيم:٤٧]، أو يكون ظرفًا كقوله (ﷺ): ((**هل أنت تاركو لي صاحبي**))[٩٧]، وكقول الشاعر:

فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أَكُونَ وَمِدْحَتِي كناحِتِ يَوْمٍ صَخْرَةٍ بعَسِيلِ[٩٨]

٣. أَنْ يكون الفاصل قسمًا، ومنهُ ما حكاه الكسائي عن بعض العرب (هذا غلام – والله – زيدٍ)، وكقول بعضهم فيما رواه أبو عبيدة: ((إنَّ الشاة لتجتر فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها))[٩٩].

ونخلص مِمَّا تقدّم أَنَّ الرأي الكوفيّ متمثلًا بما ذهب إليه ابن مالك هو الأنسب إلى الصواب؛ لكثرة ما ورد من شواهدٍ من السماعِ تؤيد رأيهم؛ ولأَنَّ الحديث الشّريف والأمثلة الأُخرى من القرآن الكريم والشعر يعطي سعة لاستعمال اللّغة ويبعدها عن الجمود؛ لتكون بذلك صالحة عبر تاريخها الطويل بفضل سعة الاستعمال وتيسير على المتكلّمين.

رابعاً: إثبات ميم (فمٍ) في الإضافة.

– **قول النّبيّ (ﷺ): ((لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))**[١٠٠].

أشارت الباحثة (منى عبد الغفور دحام) إلى أَنَّ هذا الحديث تضمن ثبوت ميم (فمٍ) في الإضافة في الشعر والنثر وعدم تخصص ذلك بالضرورة، وذكرت أَنَّ الحديث من شواهد ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) التي ردّ بها على من خص هذه الإضافة بالضرورة؛ مؤيدًا بذلك ما ذهب إليه ابن مالك في جواز إثبات ميم (فمٍ) عند الإضافة في الشعر والنثر، وعدم تخصص ذلك بالضرورة الشعرية[١٠١].

المعروف في إثبات ميم (فم) عند الإضافة رأيان:

الأوّل: جواز ذلك في الشعر والنثر، وعدم تخصصها بالضرورة، وهو رأي سيبويه وجمهور النّحويّين؛ إذ قال سيبويه: ((وأَمَّا فمٌ فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأَنَّهُ كان أصله فوهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة (العين) نحو ميم (دمٍ)، ثبتت في اسم في تصرُّفه في الجر والنّصب والإضافة والتثنية؛ فمن ترك دمٌ على حاله إذا أضاف، ترك فمٌ على حاله، ومن ردّ إلى دمٍ اللام ردّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ.

قال الشاعر وهو الفرزدق:

هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوِي أشدّ رجام[١٠٢]

وقالوا: فموان، فإنما تردّ في الإضافة كما ترد في التثنية... إلَّا أَنَّ الإضافة أقوى على الردّ؛ فإنَّ قال فمان فهو بالخيار، إنْ شاء قال فموِيٌّ، وإنْ شاء قال فمِيٌّ، ومن قال فموِي على كُلّ حال))[١٠٣].

وجاء في المقتضب ((فمن قال فمان في النسب فمِيٌّ وفمويٌّ ومن قال فموان لم يجز في النسب إلَّا فمويٌّ))[١٠٤].

وفي شرح السيرافي: ((وإذا نسب إلى فمٍ، وأصله فوهٌ؛ لأَنَّ جمعه أفواه؛ فإِنَّ سيبويه أجاز فيه: فميٌّ وفمويٌّ))[١٠٥].

وقال ابن جنّيّ بعد كلامه عن إبدال الميم من الواو: ((فأَمَّا قول الآخر:

يا لَيْتَها قد خَرَجَتْ مِن فُمِّه حتَّى يَعُودَ المُلْكُ في أُصْطُمِّه[١٠٦].

يُروى بضمّ الفاء من فمه وفتحها، فالقول في تشديد الميم عندي أَنَّهُ ليس ذلك في هذه الكلمة؛ أَلَّا ترى أَنَّك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفًا، وإِنَّما التصرف كُلّه (ف وه)...؛ فدلّ اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على التشديد في (فمٍ) لا أصل له في نفس المثال، وإِنَّما هو عارض لحق الكلمة))[١٠٧]. وكلام ابن جنّيّ هذا يدل على أَنَّهُ لا ينكر ثبوت ميم (فمٍ) عند الإضافة؛ بل ينكر التشديد في الميم فقط.

أَمَّا ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) فقد قال في أماليه: ((قولهم (فوك) مِمَّا ألزموه الإضافة ما دام على هذه القضية؛ لأَنَّهُم لو أفردوه سقطت الواو لسكونها وسكون التنوين؛ فيبقى على حرفٍ واحد، وهذا معدوم في الأسماء الظاهرة... ولما أرادوا التصرف فيها بالإفراد كما تصرفوا فيها بالإضافة، أبدلوا من الواو الميم لاتفاقهما في الخروج من الشفتين، فقالوا: فمٌ، وفمُ زيدٍ، وإضافته مع الميم قليلة))[١٠٨].

الرأي الآخر: اختصاص إثبات ميم (فمٍ) عند الإضافة بالضرورة الشعرية:

وهو قول أبو علي الفارسي ومن اتبعه كابن عصفور(ت٦٦٩هـ)؛ إذ قال أبو علي بعد كلامه عن أصل كلمة (فم): ((ثم قالوا الأفواه (فم) فإذا أضفت إلى ما لك لم تُبدّل وتركت العين على حالها...، ومن ثَمَّ لم يستعمل في حال الإضافة بالميم إلَّا في شعر))[١٠٩].

وعلل عدم إبدال الميم من العين عند الإضافة بقوله: ((فأَمَّا في الإضافة فإِنَّ الميم لا تبدل من العين؛ لأَنَّ الاسم لا يبقى على حرف واحد، ولا يلحقه في الإضافة التنوين؛ فلا تسقط العين كما كانت تسقط في الإفراد... وقد اضطر الشاعر؛ فأبدل من العين في (فم) الميم في الإضافة فقال:

يُصبح ظمآن وفي البحر فمُه[١١٠].

وهذا الإبدال في الكلام إِنَّما هو في الإفراد دون الإضافة؛ فأجرى الإضافة مجرى المفرد))[١١١].

وقال ابن عصفور: ((إذا أُضيف الاسم إلى غير ياء المتكلّم كان على حسبه في حال الإفراد، إلَّا الأخ وأخواته. فأَمَّا الفم منها، فلا تُثبت فيه الميم إلَّا في ضرورة، نحو قوله من الرجز:

يُصبح ظمآن وفي البحر فمُه

بل تردّ الواو التي هي الأصل في حال الرفع، وتقلبها ألفًا في حال النّصب وياء في حال الخفض))[١١٢].

وقال كذلك في كلامه على الإضافة لياء المتكلّم: ((إلَّا الفم فإنك تحذف الميم، وتردّ الواو التي هي أصل، وتقلبها ياء على كُلّ حال، وتدغمها في ياء المتكلّم مفتوحة؛ فتقول: فِيَّ، ولا يجوز إثبات الميم))[١١٣].

ورد ابن مالك على أبي علي الفارسي منعه ذاك؛ واستدلّ بثبوت الميم في حديث هذه المسألة وهو من النثر؛ فقال في شرح التسهيل: ((وزعم الفارسي أَنَّ قوله: يُصبح ظمآن وفي البحر فمُه، من الضرورات بناء على أَنَّ الميم حقها إلَّا تثبُت حال الإضافة إلَّا في الشعر، وهذا من تحكّماته العارية عن الدليل، والصحيح أَنَّ ذلك جائز في النثر والنظم وفي الحديث الصحيح (لخلوف فم الصائم)))[١١٤].

وقد أيدت الباحثة ناظر الجيش موافقته ما ذهب إليه ابن مالك في جواز إثبات ميم (فمٍ) عند الإضافة في الشعر والنثر، وعدم تخصص ذلك بالضرورة الشعرية.

وبرزت أثر الشاهد هنا في استنباط آراء جديدة على قواعد اللّغة والرد على النّحويّين.

الخاتمة

بعد هذه الجولة في مؤلفات الباحثين العراقيين يمكنني أن أوجز أبرز النتائج التي توصل إليها البحث وعلى النحو الآتي:

١. تبين أنّ باحثينا المعاصرين قد أتبعوا ابن مالك في جعل الحديث النبوي مصدرًا ثانيًا من مصادر الاحتجاج النحوي.
٢. لمس الباحث تطورًا واضحًا في تأليف النحو الحديثي في العراق منذ عام ١٩٧٠م، فتطورت الموضوعات ونمت وكثرت في إتجاهات جديدة بعد أن كان محدودًا.
٣. أنّ الباحث العراقي كان دقيقًا في نقل الأحاديث التي ضمّنها دراسته وفي ضبطها .
٤. لم يلتزم الباحثون العراقيون مذهباً بعينه، فتارة يرجحون المذهب الكوفي، وتارة يرجحون المذهب البصري، على وفق ما يرونه ملائما في إبراز المعنى.
٥. كان لآراء شراح الحديث النبوي الذين اعتمد عليهم الباحثون أثراً كبيراً في توجيه الخلاف في الموضوع الواحد.
٦. أن موافقة الباحثين لتوجيهات الشراح وتصريحهم بالنقل عنهم هي السمة الغالبة في أكثر الدراسات.

٧. كشف الباحثون عن جوانب من مواضع الخلاف بين شراح الحديث ناتجة عن التباين في فهم التركيب ودلالة اللفظ.
٨. كان الباحثون العراقيون من المؤيدين للاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية.

Examples of Syntactic Nominative Cases in some Hadiths of the **Prophet in the Writings of Iraqi Researchers**

Keywords: Nominatives, prophetic hadiths, Iraqi researchers.

Hamid Sandal Abdul Latif
Directorate of Education/ Diyala
Prof. Muhammad Basheer Hassan (Ph.D.)
College of Education for Humanities
University of Diyala

Abstract

This study seeks to examine a number of honorable hadiths of the prophet that were mentioned in the syntactic studies of Iraqi researchers, which included the issues of nominal nominatives and verbal nominatives. These hadiths deserve to be highlighted by the research, in order to show the significance of inference from the hadith of the Prophet in enriching the language and providing it with methods that add to its wealth. The research is divided into two sections, the first section included the researchers' studies that approached the nominative cases of nouns, and the second section addressed the researchers' studies that included the nominative cases of verbs.

These two sections were summed up by a conclusion that included the most prominent results of this research.

الإحالات:

(١) شرح الحدود النحوية:١٣٣.
(٢) شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٩/٢.
(٣) اللمع: ١٢٧.
(٤) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٢٢.
(٦) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٢٩.
(٧) صحيح مسلم: ٢٢١٥/٤، وسنن الترمذي: ٤٧٢/٤.
(٨) ينظر: الخلاف النّحويّ في كتب إعراب الحديث النّبويّ الشّريف: ٨٣.
(٩) ينظر: الكتاب: ٤٠٧/١، والمقتضب: ٣٤٩/٤، والأمالي الشجرية: ٥٨٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٧/١، وائتلاف النصرة: ٤٠، وعقود الزبرجد: ٢٥١/١، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

(١٠) الكتاب: ٤٠٧/١.

(١١) ينظر: المقتضب: ٣٤٩/٤، والإيضاح العضدي: ١٦٥، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٦٥٢/١.

(١٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٦/١، وشرح الكافية: ١٣٢/٢، وأوضح المسالك: ٧٠/٢، ومغني اللبيب: ١٨٨، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

(١٣)ديوان لبيد بن ربيعة: ٣٤٢.

(١٤) شرح المفصل: ٤٢٨/١.

(١٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٤٧/٣، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

(١٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٩/١، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

(١٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٨.

(١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٤/١، وشرح الكافية: ١٣٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٤٦، ومغني اللبيب: ١٨٨.

(١٩) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عبد الله بن مسلم المعروف يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٣٥٧/٢، شرح التسهيل: ٣١٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/٢، وحاشية الصبان: ٢٣٥/٢.

(٢٠) البيت منسوب إلى المرار بن سلامة العجلي، وينظر: الكتاب: ٣١/١، و٤٠٨، والمقتضب: ٣٥٠/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٤/١، و٢٩٧، وشرح ابن عقيل: ٢٢٧/٢.

(٢١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٧/١.

(٢٢) الجمل: ٧٤.

(٢٣)شرح الكافية الشافية: ٧١٦/٢-٧١٧، وعقود الزبرجد: ٢٥١/١-٢٥٢.

(٢٤) صحيح مسلم: ٢٠١/١.

(٢٥)البيت من البسيط، وهو لأبي داود الإيادي، ديوانه : ٣٤.

(٢٦) صحيح البخاري: ٢/ ٧٩٢.

(٢٧) ينظر: المباحث اللغوية والنحوية في شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق آبادي:١٢٥.

(٢٨) ينظر: آراء الكوفيّين اللغوية والنحوية في كتب إعراب الحديث الشريف: ٩٩.

(٢٩) ينظر: آراء الكوفيّين اللغوية والنحوية في كتب إعراب الحديث الشريف: ٩٩.

(٣٠) ينظر: الإنصاف:٤٦٣/٢، وهمع الهوامع:١٨٩/٣، والمقتصد:٩٥٩/٢، وشرح الرضي: ٣٢٠/١.

(٣١) الكتاب:٢٤٨/١.

(٣٢) المصدر نفسه: ٣٨١/٢.

(٣٣) اللباب: ٤٣٢/١.

(٣٤) شرح المفصل: ٧٨/٣.

(٣٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٦٣/٢، وشواهد التوضيح:٢٣٩، وعقود الزبرجد:١٨/٢.

(٣٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٢١/٣، ومعجم القراءات القرآنية: ١٠٤/٢.

(٣٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٣/٢، وهمع الهوامع:١٨٩/٣، وشرح الرضي: ٣٢٠/١.

(٣٨) ينظر: شواهد التوضيح: ١٠٧- ١٠٩.

(٣٩) معاني القرآن للأخفش: ٣٦١- ٣٦٢.

(٤٠) ينظر: الكواكب الدراري: ١٠/ ١٠٢.

(٤١) التنقيح: ٥٠٧/٢.

(٤٢) ينظر: عمدة القاري: ٨٨/١٢.

(٤٣) ينظر: مصابيح الجامع: ٥/ ١٥٣- ١٥٤.

(٤٤) ينظر: إرشاد الساري: ١٢٣/٤.

(٤٥) هو عبد الواحد بن التين، وأبو محمد السفاسقي، والمغربي، والمالكي، والمحدّث الفقيه، ومن مصنفاته (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح). ينظر: شجرة النور الزكية: ١/ ١٦٨.

(٤٦) فتح الباري: ٤/ ٤٤٧.

(٤٧) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٩.

(٤٨) في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٦

(٤٩) البيت من الطويل، هو لمسكين الدرامي، ديوانه:٧٥،وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٦ .

(٥٠) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب:٣٨٣/٢،و الإنصاف:٤٦٤/٢، وضرائر الشعر:١٤٨.

(٥١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٠٩-١١٠، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢٥٣، والبحر المحيط: ٢/ ١٥٦-١٥٧.

(٥٢) صحيح البخاري: ٢/ ١٠٣.

(٥٣) ينظر: دراسة نحوية في صحيح البخاري:٢٠٥، وإرشاد الساري: ٤٠٧/٢.

(٥٤) السابقان نفسهما: ٢٠٥، و٤٠٧/٢.

(٥٥) ينظر: عمدة القاري:٨م٨٩-٩٠.

(٥٦) ينظر: إرشاد الساري: ٢/ ٤٠٧.

(٥٧) ينظر: دراسة نحوية في صحيح البخاري: ٢٤١.

(٥٨) صحيح البخاري: ٦/٥.

(٥٩) الأنعام: ١٣٧.

(٦٠) ينظر: جهود الكرماني اللّغوية والنّحويّة في شرح صحيح البخاري: ١٩٥.

(٦١) صحيح البخاري، وباب سورة الأعراف، ومن كتاب التفسير: ٧٥/٦.

(٦٢) ينظر: دراسة نحوية في صحيح البخاري: ٧٥-٧٦.

[٦٣] صحيح ابن حبان: ١٧٦/١١.

[٦٤] ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي دراسة نحوية: ١٠٣.

[٦٥] الكتاب: ١٧٦/١-١٧٧.

[٦٦] ينظر: معاني القرآن، والفراء: ٨٢/٢، وإعراب القرآن، والنحاس: ٩٨/٢، والحجّة في القراءات السبع: ١٥٠/١، والكشاف، والزمخشري: ٦٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٣/١.

(٦٧) ينظر: الكشاف ٥٤٤/٢، والبحر المحيط: ٤٢٥/٥.

(٦٨) الكتاب: ١٧٨/١.

(٦٩) المقتضب: ٣٧٦/٤.

(٧٠) الأصول في النحو: ٢٢٦/٢.

(٧١) إعراب القرآن للنحاس: ٩٨/٢.

(٧٢) شرح الكتاب: ٢١٩/٢.

(٧٣) الخصائص: ٤٠٤/٢-٤٠٦.

(٧٤) معاني القرآن للفراء: ٨١/٢.

(٧٥) مجالس ثعلب: ١٢٥/١.

(٧٦) الكشاف: ٦٧/٢.

(٧٧) شرح الرضي: ٢٦١/٢.

(٧٨) ارتشاف الضرب: ١٨٤٦/٤، وهمع الهوامع: ٢٩٤/٤، وحاشية الخضري: ٤١/٢.

(٧٩) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٨١/٢.

(٨٠) ينظر: ثعلب: ١٢٥/١-١٢٦.

(٨١) سبق تخريجه.

(٨٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٢/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٨١/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٤/٣.

(٨٣) المصدران نفسهما: ٩٨١/٢، و٢٧٤/٣.

(٨٤) ينظر: شرح الكافية: ٩٨١/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٣/٣.

(٨٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٤٣/٤.

(٨٦) ينظر: أوضح المسالك: ٣٩٦/١.

(٨٧) المساعد: ٣٦٧/٢.

(٨٨) شرح الأشموني: ١٧٩/٢.

(٨٩) شرح التصريح: ٥٧/٢.

(٩٠) البيت من الوافر لأبي حية النميري، ديوانه:١٦٣. الإنصاف ٣٥٣/٢.

(٩١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى: ديوانه: ٢٨٥، وينظر: شرح التسهيل: ٢٧٤/٣.

(٩٢) البيت من البسيط، وهو لجرير: ديوانه ١٧١/١، وينظر: شرح التسهيل: ٢٧٤/٣، وأوضح المسالك: ٣٩٩/٢.

(٩٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسب في شرح التسهيل: ٢٧٤/٣، وشرح الأشموني: ١٨٧/٢.

(٩٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي: ديوانه: ١١، وينظر: أوضح المسالك: ٤٠٢/٢.

(٩٥) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٧٥/٣، وأوضح المسالك: ٤٠٢/٢.

(٩٦) البيت من الرجز: ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٨/٣.

(٩٧) سبق تخريج الحديث.

(٩٨) البيت من الطويل: وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٧٣/٣، وشرح الأشموني: ١٨٢/٢.

(٩٩) ينظر: أوضح المسالك: ١٥٦/٣.

(١٠٠) صحيح البخاري: ٢٩/٢.

(١٠١) ينظر: الحديث النّبويّ الشّريف في شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش: ١٨٢-١٨٤.

(١٠٢) البيت من الطويل، وللفرزدق في ديوانه: ٥٤١، وبلا نسبه في المقتضب: ١٥٨/٣، والإنصاف: ٢٩٤.

(١٠٣) الكتاب: ٢٨٢/٣-٢٨٣.

(١٠٤) المقتضب: ١٥٨/٣.

(١٠٥) شرح السيرافي: ١١٧/٤.

(١٠٦) البيت من الرجز وقد نسب للعجاج في ملحقات ديوانه: ٣٢٧/٢.

(١٠٧) سر صناعة الإعراب: ٨٩/٢-٩٠.

(١٠٨) أمالي ابن الشجري: ٢٤٠/٢-٢٤٢.

(١٠٩) العسكريات: ٩٢.

(١١٠) البيت من الرجز المشطور، وهو لرؤبة في ديوانه: ١٥٩.

(١١١) البغداديات: ١٥٥-١٥٦.

(١١٢) المقرب: ٢٩١/١.

(١١٣) المصدر نفسه: ٢٩٢/١.

(١١٤) شرح التسهيل: ٤٩/١.

المصادر والمراجع.

القُرآن الكريم.

- آراء الكوفيين اللغوية والنحوية في كتب إعراب الحديث الشريف، دعاء عبد اللطيف عبعوب، رسالة ماجستير، إشراف: د. حسين إبراهيم مبارك، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى،(٢٠٢٠م).

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين محمد بن سيف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٩٨/١٩٨٧م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- آمالي ابن الشجري، لضياء الدين لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت٥٤٢هـ)، ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ط١، ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد(ت١١٨١هـ)، دار احياء الترث، ط٤، ١٣٨٩هـ-١٩٦١م.
- أوضح المسالك الى الفية ابن ملك، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط٦، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٦م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- البحر المحيط(التفسير الكبير)، لاثير الدين محمد بن يوسف المعروفبابي حيان الاندلسي(ت٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض- السعودية. (د. ط) (د. ت).

- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق: : يحيى الحكمي، مكتبة الرشيد، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- جهود الكرماني اللغويّة والنحوية في شرح صحيح البخاري ،سُهيلة طه محمّد ،أطروحة دكتوراه ،إشراف : الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، كلية الآدب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)ـ دار الكتب العلمية، ط١، بيروت–لبنان، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م
- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، لأبي عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- الحديث النبوي الشريف في شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، منى عبد الغفور دحام، رسالة ماجستير، إشراف: د. هيثم طه ياسين، كلية التربية للبنات في جامعة الأنبار، (٢٠١٢م).
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العاة للكتاب، تصوير دار الشؤون الثقافية العامة، (د. ط)، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الخلاف النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي الشريف، رواء راتب إبراهيم، رسالة ماجستير، إشراف: د. صادق حسين كنيج، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، (٢٠١١م).
- ديوان الاعشى، لقيس بن ميمون، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الاداب،(د. ط)، ٢٠١٢م.
- ديوان العجاج رواية لعبدالملك بن قريب الاسمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي توزيع مكتبة أطلس – دمشق– سوريا. (د. ط) (د. ت)

- ديوان الفرزدق، (بشرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوي)، مطبعة الصاوي، القاهرة- مصر، (د. ط)، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م.
- ديوان جرير بن عطية الخطفي، (بشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي) مطبعة الصاوي القاهرة- مصر، ط١، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، للشاعر عبدالله بن رؤبة العجاج(ت١٤٥هـ)، شرحه أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبدالملك الاصمعي(٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق – سوريا. (د. ط) (د. ت).
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، للَبِيد بن ربيعة بن مالك، لأبي عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، (د. ط)، ٢٠٠٠م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت١٣٦٠هـ)ـ تعليق: عبدالمجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، لأبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، دراسة و، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨ هـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح الرضي على الكافية، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي(ت٦٨٦هـ)، جامعة قلأبيس، ط٢، بنغازي- لبيا، ١٩٩٨م.
- شرح الكافية، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، تحقيق: الدكتور محمد عبدالنبي عبد المجيد ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، لأبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، ط١، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، دمشق – سوريا، ١٩٨٤م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن، طبع دار افاق عربية، (د. ط)، ١٤٠٥= ١٩٨٥م.
- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي(ت٣٥٤هـ)، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان(٧٣٩هـ)، قدم له وضبطه كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٧، ١١٤٠-١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله بن اسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، القاهرة- مصر، (د. ط)، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسلأبيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد – السعودية، (د. ط)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور ,لأبي الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (ت ٦٦٣ هـ)، تحقيق: : خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت –لبنان، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، (د. ط)، (د. ت).
- عمدة القاري شرح صحيح مسلم (العيني على البخاري). لبدر الدين محمود العيني(ت٨٥٥هـ)، دار الفكر بيروت – لبنان. (د. ط) (د. ت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفتح أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حقق اصلها عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها ولأبيابها واحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤١٠هـ –١٩٨٩م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت١٨٠هـ).، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل. لمحمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الكتاب العربي، ط٣، بيروت– لبنان، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت. (د. ط) (د. ت)
- المباحث اللغوية والنحوية في شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق آبادي، عبدالفتاح محمد خلف، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. خالد أحمد عبدالقادر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار،(٢٠١٠م).

- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، لأبي العباس، المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ) .(د. ط) (د. ت)
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل البركات، دار الفكر، دمشق –سوريا،(د. ط)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، اعتنى به، تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
- معاني القرآن للفراء موافقا للمطبوع، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبدالفتاح اسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. (د. ط) (د. ت)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة- مصر. (د. ط) (د. ت)
- المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية- دار الرشيد، (د. ط) ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، (د. ط)، ١٩٩٤م.
- المقرب. لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله الجبوري والدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني- بغداد، (د. ط)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م..
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.